من تراب الطريق!

(٥٨٣) عوادم طول الشوق إلى الإنصاف !!*

فيما عدا الدوائر الحاكمة، أو التابعة، أو المظاهرة المؤيدة، أو الصامتة، أو المتروكة لحالها لأنها لا تثير لغطًا، أو لا تثير لغطًا كثيرًا، أو لأن لها إمكانياتها والضرب فيها له حسابات ـ فيما عدا هؤلاء وأولاء، فإن الشعب المصرى طالت به المعاناة، عبر العقود الثلاثة الأخيرة !! ومع طول المعاناة تراكمت أسباب السخط والثورة، وأدت بالفعل إليها، وتراكمت أيضًا عوادم لطول الشوق إلى الإنصاف الذى غاب، ومس غيابه الشعب بعامة، والكتل والجماعات والأحزاب والفئات، مثلما مس الأفراد !

كان من الأسباب العامة لتراكم السخط لدى الجميع .. إهدار ما تقتضيه الديمقراطية من احترام حقيقى للإنسان ولرأى أغلبية حقيقية غير مصطنعة، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية تحترم المبدأ، وتلتزم معه باحترام الإنسان وحقوقه وكرامته، واحترام سيادة القانون وتنفيذه على الحاكم والمحكوم، وكفالة العدالة بعامة والعدالة الاجتماعية بخاصة .. زامن إهدار الديمقراطية بحيل وأساليب تستخف بالعقول، مصاهرة عريضة بين السياسة الحاكمة وبين الثروة، كان من نتيجتها أن تغولت الثروة فى شئون الوطن

(*) أخبار اليوم ٢٠١٢/٤/١٤

تغولًا متنوعًا باركته السلطة وحمته وسترته ـ أو سكتت عليه، مما نرى الآن جوانب من صوره ونتائجه فى المحاكمات والتحقيقات الجارية . وكان من أشر ما فى هذه المصاهرة وآثارها، أن اتسعت الهوة بشكل مخيف بين الفقر المدقع والثراء الفاحش الذى بلغ حدودًا ومظاهر مستفزة، غاب فيه العقل، دون أن يلتفت أحد إلى أن الفقر والثروة متجاوران فى بر مصر، وأن مشاهد الثراء تلاحق التعساء على مرمى البصر، فإن فاتتهم الرؤية البصرية، لاحقتهم برامج الأعراس والمطابخ بما لذّ وطاب من ألوان طعامٍ لم يسمع بها الفقراء الذين ربما يمضى العام دون أن يذوقوا طعم اللحم !

تراكمت هذه العوادم، مع قانون الطوارئ، وزيادة الاعتقالات السياسية والجنائية، وتزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية، ومحاصرة الصحافة إما بالامتلاك أو بالمطاردة، ومحاصرة تكوين الأحزاب من خلال لجنة يسيطر عليها الحزب الحاكم، وملاحقة الإخوان المسلمين تحت شعار المحظورة، ما بين اعتقالات تواصلت بغير حد، أو محاكمات عسكرية لا يبيحها القانون ولا يسيغها النص المعيب المعطى لرئيس الجمهورية فى الإحالة إلى القضاء العسكرى، لأن تفسيره ـ على عيبه ! ـ ينصرف إلى جرائم « بنوعها » ـ كجرائم التجنيد مثلا أو الإرهاب ـ وليس قضايا « بذاتها »، بينما كانت إحالة الإخوان المسلمين التى تلاحقت تباعًا، إحالة لقضايا بذاتها لمتهمين بذواتهم .. ومع هذه الممارسات، سقط الفقر والفقراء من أجندة سياسة الحكم، فانتشرت العشوائيات، وما يلابسها من جنوحات هائلة تنامت مع الوقت فى داخلها حتى وصلت ـ مع المخدرات وتوابعها ـ إلى زنى المحارم، وانفجرت ظاهرة أطفال الشوارع الذين شبّوا وترعرعوا بين مقالب الزبالة وبؤر الجريمة،

وباتوا يتعاطون البؤس والشقاء والتعاسة، ويتلقون ضربات الجانحين هتكًا واغتصابًا وتقتيلًا، أو يقعون فى أحضان تجار ومروجى المخدرات وأشباهها فى قاع المدينة، أو يسقطون فى براثن الإرهاب الذى يغذيه اليأس وتراكم الشعور بالضياع واللا جدوى، ومعه السخط على المجتمع بما فيه ومن فيه !!

ولم يكن ذلك كله ليمضى ـ دون سقوط النظام ـ إلاّ بحماية أمنية كثيفة ألقت إليها السياسة بكافة الملفات لتتعامل معها بمنطق قسرى قمعى ضحى بأمن المواطن وصالح الوطن، لحماية حكم فَقَدَ كل أسباب مشروعيته . ومع الأداء البوليسى القمعى، وزيادة الاعتقالات وإلى مدد غير مسبوقة، تنامى السخط ومعه كراهية اتجهت ـ دون فرز أو تمييز ـ إلى كل رجال الشرطة، بل وإلى وظيفة الأمن ذاته !

صار الاقتصاد يغدق فقرًا، والخصخصات تمضى إلى أغراضها، ومنها ما يأتى على الأخضر واليابس، وتراجعت مع ذلك ثقافة العمل والإنتاج، وتفجرت مظالم فئوية، فى الخصخصات وفى غيرها من القطاع العام أو مرافق الدولة، تراكمت وتراكمت أسبابها وتراكم كتمها على مضض مخافة الأساليب القمعية أو وسائل الإقصاء التى لا تعدم الحيلة للوصول إلى أغراضها !

وجاء مشروع التوريث ليفجر داخل المصريين، أن أحدًا لا يبالى بهم، وأن الوطن للمتحكمين فى حكمه، وأنهم يجيزون بعد ستين سنة من ثورة أسقطت النظام الملكى، أن يتطلع الحكم التسلطى ـ إلى تحويل مصر إلى جمهورية وراثية، يرث الابن أباه، فلمّا تعالت الاعتراضات على التوريث، تفتقت الأذهان عن تحويل اختيار الرئيس من الاستفتاء إلى الانتخاب، حتى لا يقال

إن القادم توريث، فجرى العبث بالمادة/ ٧٦ من الدستور بأساليب شيطانية يطول فيها الحديث، وليست موضوعى الآن، لمنع أى منافس حقيقى للوريث المزمع تقليده ـ رغم أنف الشعب ـ دست حكم مصر !

لقد كان لذلك وغيره ، ومنه التزوير الجهير الفاحش لانتخابات البرلمان الذى خلق خصومًا ألداء للحكم ، وكانت له آثار بعيدة الغور، لم يكن حسبها أنها التى ألهمت الثورة التى نجحت وأنجزت بانضمام كل الشعب إلى شبابها الذى أطلق شرارتها ، وإنما تركت حفائر وأخاديد غائرة، فى نفوس الشعب وفيما يقابلها لدى الكتل والجماعات والأحزاب، تراوحت نسبها تبعًا لصنوف التجاوزات الهائلة ومن مستهم والقدر الذى مست كلًا منهم به .

الجميع نعم ـ أفرادًا وجماعات ـ يشتركون فى تضررهم من السياسة العامة التى أجملنا بيان أشر ما وقعت فيه من جور وحيف ومظالم ، ولكن هناك من ضروب هذه التجاوزات ما لحق بقدر أو بآخر ، بتنظيم ما ـ كالإخوان المسلمين ؛ أو بأفراد بذواتهم ، أو بفئات تنامى لديها الإحساس بالجور وعدم الإنصاف ، أو بجماعات كأطفال الشوارع الذين أفرزوا نوعيات متعددة من البلطجة والجنوح ، يحملون فى داخلهم مبررهم من السخط على المجتمع الذى لم ينصفهم وظَلَمهم .. لم ينصفهم حين قعد عن تدبير وسائل حياتهم ومنحهم الفرصة فى التربية والتعليم والحياة الإنسانية المعقولة ، وظَلَمهم حين طفق يتعامل معهم بمنطق الملاحقة والعقاب، بدلًا من البحث فى أسباب الداء وتقديم أساليب وإمكانيات العلاج !

ما أريد أن أقوله ، إن هؤلاء جميعًا ، أفرادًا وكتلًا وجماعات وأحزابًا وفئات ـ يحملون أو يحمل كل منهم ، أسبابه للسخط والحنق ، ويحمل أيضًا أشواقه

التى طالت إلى الإنصاف الذى غاب هذه العقود وتراكم فيها الجور حتى انفجرت الثورة . ومن الواجب علينا ، وعلى كل منهم ، سيما الجماعات والأحزاب ، أن نتيقظ معًا إلى عوادم رد فعل الأشواق التى طالت ، والجور الذى استطال . فهذه العوادم ، وصورها متعددة ، تعترض طريق مصر ، بإجهاض كل ما تمنيناه وعقدنا عليه الأمل بعد ثورة يناير ٢٠١١ .

انفجارات المطالب الفئوية، ودعونا نسلم بأنها عادلة، إلاّ أن إجابتها رهينة بتوفير إمكانيات غير متوافرة فى الظرف الراهن الذى تطالب فيه جميع الفئات بالإنصاف، اللهم إلاّ أن تلجأ الحكومة إلى طبع العملات الورقية بلا ضابط، ليزداد التضخم وتنخفض قيمة العملة وتصير الزيادات فى الأجور والرواتب محض زيادات شكلية، لا تنصف المطالبين، وتحمل أيضًا نذر انهيار اقتصادى بلغ الآن حد الخطر بعد أن انخفض الاحتياطى النقدى ـ بكثير ـ عن الخط الأحمر !

يشترك كثيرون منا فى طول أشواقهم إلى العدل والإنصاف، ولكن ردود أفعالهم تجرى بمقدار نوع وقدر ما أصاب كلًا منهم، وعلى قدر ثقافته وتركيبته النفسية، وأيضًا على قدر فطنته وبصيرته فى الفرز والتجنيب بين المتسببين، وبين العام والخاص !

من عوادم طول الشوق إلى بر الإنصاف ؛ ما طفق من ردود أفعال غلبت عليها روح الانتقام والتشفى والشماتة، لا تتفق مع طباع وشخصية المصريين، ولا مع الدين الإسلامى أو المسيحى .. فالمساءلات، وهى واجبة، تجرى ويجب أن تجرى بمنطق العدل لا الثأر والانتقام والتشفى، حتى وإن كان

المتهم قد جار وظلم .. فظلم المتهم ـ إن كان وثبت ـ ظلم شخص، أما المساءلة فينهض بها قضاء لا يصدر فيما يوقعه إلاَّ عن شريعة العدل، لا سواه!

هذه العوادم من طول الشوق إلى الإنصاف، يمكن أن تطول الإخوان المسلمين والسلفيين، فقد عانى كل من الفصيلين كثيرًا ـ وإن بقدر وشكل مختلف ـ من السياسات البوليسية القمعية قبل الثورة، يزيد من احتمالات محاذير هذه العوادم، أن الفصيلين وجدا نفسيهما فجأة فى مقدمة المشهد السياسى .. فالإخوان المسلمون تحولوا من جماعة محظورة ومطاردة، إلى جماعة مغبوطة أفرزت حزبًا سياسيًا عن يمينها، فاز بأكبر نسبة فى عضوية مجلسى الشعب والشورى .. والسلفيون خرجوا من حصار الحجب وسواه، إلى باحة السياسة ؛ حيث فازوا بأكبر نسبة تالية لنسبة الإخوان فى مجلسى البرلمان، وصاروا هم أيضًا فى مقدمة المشهد السياسى .

لا شك أن للفصيلين ـ أفرادًا وجماعة ـ خصومات بنحو أو بآخر مع النظام السابق، وهى خصومات طبيعية إنسانية من واقع ما تعرضوا له من مطاردة أو ملاحقة أو محاصرة أو اعتقال أو تعذيب أو محاكمة .. وهى خصومات قد تقتصر على أفرادٍ بذواتهم لهم عليهم مأخذ أو آخر، وهذه لا بأس عليها ولا خطر منها إذا ما التزمت حدود الشرعية والقانون، باستعمال حق الشكوى والإبلاغ، وترك التحقيق والحكم لسلطة القضاء، ولكن قد تمتد هذه الخصومة لتشكل موقفًا نفسيا وسياسيا من الجهاز أو السلطة التى تعاملت معهم، وهنا مكمن الخطر، لأن ذلك قد ينعكس انعكاسا ضارًا على

أداء السلطة التشريعية وغاياتها، وعلى أداء السلطة التنفيذية التى لا مراء فى أنها ستضم عناصر من الإخوان المسلمين ومن السلفيين .

أخطر آثار الكمد الجاثم من طول المعاناة، أن يتحول إلى طاقة لا تداوى الندوب والجراح، وإنما تنصرف ـ سواء بالوعى أو باللا وعى ـ إلى تصفية الحسابات إذا آن الأوان ـ وقد آن، ومقاومة هذه الرغبة أو ردها إلى الاعتدال، تحتاج إلى قدرة وفطنة، سواء على المستوى الفردى، أو المستوى الجمعى، لأن الاستسلام لمنطق التصفية يصرف فى النهاية عن الهدف الأصلى . ولست أشك فى تفطن الإسلاميين إلى هذا كله، ولا فى رغبتهم الخروج من شرنقة ما كان وحاق بهم، ومع ذلك فإننى لا أستطيع أن أتجاهل دعوات شردت بالبرلمان إلى طلب عزل النائب العام وتطهير القضاء، وهذا خط أحمر لأن القضاء سلطة مستقلة من سلطات الدولة لا يجوز لأى سلطة أن تتدخل فى شئونها، ومن المؤسف أن يقترح أحد كبار رجال القانون سن قانون من مادة واحدة تعزل النائب العام على أن تلغى فور تطبيقها .. فيما بدا أنه شخصنة للأمور، ووصلت إلى حد الوقوع من الوهلة الأولى فى تطريز القوانين حسب الهوى وفيما كان يؤخذ سلفًا على ظاهرة « ترزية القوانين » .. كذلك انطلقت من داخل المجلس النيابى دعوات لتطهير وزارة الداخلية وإعادة هيكلتها، ووصلت إلى حد الضغط الشديد والتلويح بمحاكمة وزير الداخلية الحالى أمام المجلس .. ولم يجد البعض بأسًا فى التطاول إلى حد الإهانة على رئيس الوزراء وبعض الوزراء .. ونحن نعرف أن للسلطة التشريعية حق الرقابة على السلطة التنفيذية، ولكن ليس معنى هذا أن تحل محلها، أو تنهض هى على إدارة شئونها .. والدعوة الهلامية بالتطهير وإعادة الهيكلة بهذا الشكل ـ تحمل

نذر هدم الدولة، وفيها شبهة تصفية الحسابات . أجل من حق كل من أصابه أذًى أو ضرٌّ من أحد أو آحاد بعينهم من هيئة الشرطة أو غيرها، أن يشكو وأن يبلغ ضد من آذاه أو آذوه، والعبرة بما يسفر عنه التحقيق ويحكم به القضاء، ولكن هذا شيء والدعوة العامة إلى التطهير العام شيء آخر .. وقد بدا من الحملة وما صاحبها ـ أن المجلس مشحون، وأنه ترك ما عليه وله إلى ما ليس له !

ومن المؤسف، أن المشهد الراهن قد امتلأ عن آخره، بتجاوزات فردية وتجاوزات جماعية .. وبدا أن الكل يرفض الكل، وأن الشك والتخوين هو القاسم المشترك الأعظم، وأن القذائف والإهانات قد حلت فى الخطاب محل الحجة والمنطق وأدب الحوار وأدب الاختلاف . ورأينا من فى سن أحفاد الدكتور رئيس الوزراء يستخدم ـ تحت القبة ـ ما لا يجوز ولا يُقبل أن يوجهه إليه من عبارات خرجت عن النقد والمراجعة ـ وهذا حقه ـ إلى ما يصل إلى الإهانة، وطفق البعض فى تلطيخ غيره، فهذا عميل، وذاك خائن، والثالث فلول وغير ذلك من النعوت التى لا ينضب منها معين الإساءة !

لقد ساهم ولا شك فى ذلك، وفى كثرة الإضرابات والاعتصامات، وصنوف الاعتراضات التى ما يجاب بعضها حتى يطرح غيرها، وحمى المطالب الفئوية التى لا تجرى على منطق ـ ساهم فى ذلك طول ما عانيناه، ورد فعل فرحتنا بما أنجزناه، حتى صار كل منا هو الرئيس، والوزير، والقاضى، والطبيب، والحكيم الذى يتعين أن يلتزم الجميع بحكمته بما فى ذلك القضاة والقضاء، وأن تصدر الأحكام وفق هواه !

بدا لى من التأمل فى المشهد الراهن، أننا فى حالة اشتباك مخيفة ستأتى على الأخضر واليابس، وأننا نحتاج إلى كل الفطنة والبصيرة لنخرج من رحى هذه الطاحونة، وراودنى فى هذا الحلم، ما فعله رسول القرآن عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة .. حين وقف فى الأماكن التى شهدت عذاباته وعذابات المسلمين، فنادى فى قريش : « ما تظنون أنى فاعل بكم » ؟ . قالوا : أخٌ كريم وابن أخٍ كريم . قال : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .. أخشى ما أخشاه أن الممارسات الجارية يمكن أن تأخذ المصريين إلى حرب أهلية وخصومات وثارات طويلة، لن يدفع ثمنها فى النهاية سوى مصر التى يجب أن تكون فى خاطرنا وفى أعناقنا !